الدعم البريطاني للكيان الصهيونيّ مشروع التوطين بين النظرية والتطبيق (جزيرة سقطرى عام 1939م أنموذجاً)

لمياء أنور كامل أحمد يعقوب
قسم المتطلبات الجامعية-عمادة البيئة وخدمة المجتمع -جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبيعية والتطبيقية
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i3.390

الملخص

هدفت الدراسة لاستقراء نظريات التقارب البريطاني الصهيوني واتساقها مع مشروع التوطين في جزيرة "سقطرى"، من خلال طرح الإشكاليات التالية: كيف ساهمت نظريات التقارب البريطاني الصهيوني في تكريس الاستيطان والتوطين الصهيوني في فلسطين، وتساوقها مع البدائل النظرية في اختيار جزيرة "سقطرى" كمشروع استباقي تجريبي كموطن لليهود عشيّة الحرب العالمية الثانية عام1939م؟ لماذا جاء اختيار جزيرة "سقطرى" أثناء الثورة الكبرى (فلسطين) (أبريل 1936م -أغسطس 1939م)، وعشية الحرب العالمية الثانية 1939م؟ ما هي الميزة التي تميزت بها جزيرة "سقطرى" دون غيرها من المستعمرات البريطانية حتى تتسق مع مقاصدها النظرية في اتخاذها مشروعاً تجريبيّاً لتوطين اليهود كما كشفتها الوثائق البريطانية السرية المتبادلة بين السير "جون شكبرغ" المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن وحاكم عدن السير "برنارد رايلي"؟ ما هي أهم الآليات التي كانت ستتبع في الاستيطان والتوطين في جزيرة "سقطرى"؟ ولتحقيق ذلك استخدما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى أن نظرية التوطين في جزير "سقطرى" لم تخرج عن كونها نظرية سياسية بحتة، تمهيداً لزرع ركائز(يهود) كما تقوم على حماية مصالح بريطانيا من أي خطر خارجي أو محلي أولاً. ورفع المعيار الاقتصادي لها ثانياً. ولذا كانت النزعة السياسية والاقتصادية دوراً مهماً في دفع عجلة بريطانيا لإيجاد حليف عضوي في جزيرة "سقطرى". وإن كان هذا المشروع الاستيطاني ونظرياته توقف عند حقبة زمنية معينة؛ وذلك نتيجة التحولات في ميزان القوى والمعطيات السياسية؛ فأن آلياته وأدواته مازالت قائمة؛ من خلال الكيان صهيوني الذي زرع في قلب الأمة عام 1948م، وأضحى ركيزة من ركائز أنظمة الفكر الإمبريالي التوسعي.

British Support for the Zionist Entity: Settlement Project between Theory and Practice (Socotra Island in 1939 AD as a model)

Lamia Anwar Kamel Ahmed Yacoub
September 21 University of Applied Sciences

Abstract

The study aims to extrapolate the theories of the British-Zionist rapprochement and their consistency with the settlement project on the island of "Socotra", by raising the following problems: How did the theories of the British-Zionist rapprochement contribute to perpetuating Zionist settlement in Palestine? their consistency with theoretical alternatives in choosing the island of "Socotra" as a preemptive, experimental project as a home for the Jews on the eve of World War II in 1939 AD? Why was Socotra Island chosen during the Great Revolution (Palestine) (April 1936 AD - August 1939 AD), and on the eve of World War II 1939 AD? To achieve this, the historical approach and the analytical descriptive approach were used. The study concluded that the theory of settlement in the island of "Socotra" did not deviate from being a purely political theory, as a prelude to planting pillars (Jews) and is based on protecting Britain's interests from any external or local danger first. Secondly, raising its economic standard. Therefore, the political and economic tendency played an important role in driving Britain to find an organic ally on Socotra Island though this settlement project and its theories stopped at a certain period as a result of shifts in the balance of power and political realities. However, its mechanisms and tools are still available through the Zionist entity that has been planted in the heart of the nation in 1948 AD, and became a pillar of the expansionist imperialist thought systems.

Keywords: *resettlement and settlement- British colonies- Zionism- the Jewish question- Palestine- Socotra Island.*

المقدمة:

لا تعد هذه الدراسة تاريخياً جديدة للدور الذي لعبته بريطانيا في تعزيز الكيان الصهيوني في التاريخ الحديث، وإنما هي بمثابة محاولة لوصف الأبعاد الاقتصادية والسياسيّة والأيديولوجية بدعمها اللوجستي للكيان الصهيوني ومشروعه الاستيطاني في جزيرة "سقطرى" عشية الحرب العالمية الثانية عام 1939م، وتحليل أسباب توجه أنظار بريطانيا إليها في وقت كانت تعمل من جهتها على تعزيز الوجود الصهيوني في "فلسطين".

فمنذ المؤتمر الصهيوني الأول في "بازل" عام 1897م، وظهور الحركة الصهيونية على المسرح السياسي، واكتمال منظومتها وتصورها الايديولوجي، وتبلورها بصورتها المتعارفة آنذاك، حتى انحازت بريطانيا للصهاينة، وتعزز هذا الانحياز واكتمل في "وعد بلفور" عام 1917م، حيث اتخذت من جانبها خطوات استباقية؛ لا نظير لها، ووقفت عند مجموعة من البدائل النظرية لتعزيز فكرة التوطين، بعيداً عن الأيديولوجية والنظرية القائمة عن عودة اليهود إلى أرض الميعاد.

ومن تلك البدائل النظرية، والتي تتسق مع مقاصدها بالدرجة الأولى كما أشرنا: اختيار جزيرة "سقطرى "كمشروع استباقي كموطن لليهود، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا؟ "سقطرى" دون غيرها! وهذا ما كشفته الوثائق البريطانية السرية المتبادلة بين السير "جون شكبرغ" المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن وحاكم عدن السير "برنارد رايلي". والتي أكدت بلا شك أن لجزيرة "سقطرى" من الأهمية الجيوستراتجية والاقتصادية ما تؤهلها أن تكون منطقة صالحة لإقامة اليهود، وهو ما يتلائم ومصلحة بريطانيا والحركة الصهيونية العالمية على حد سواء. ولذلك سعى المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن لأقناع حاكم "عدن" السير "برنارد رايلي"، والمقيم السياسي فيها "هارولد انجرامس" لتهيئتها لتكون منطقة استيطانية، لكن ردهما جاء بالرفض، ولأجابه عن سبب رفضهما، يجب فهم الرؤية التحليلية للسياسيات التي اتبعتها الحركة الصهيونية العالمية منذ ظهورها وآلياتها في التوطين والاستيطان.

ومن المفارقات الغريبة أيضاً أن اختيار جزيرة "سقطرى" جاء اثناء الثورة الكبرى في "فلسطين" (أبريل 1936م-اغسطس 1939م)، وعشية الحرب العالمية الثانية 1939م، وهنا يكمن السؤال، لماذا؟

ولذلك تهدف الدراسة لاستقراء نظريات التقارب البريطاني الصهيوني واتساقها مع مشروع التوطين في جزيرة "سقطرى"، من خلال طرح الإشكاليات التالية:

- كيف ساهمت نظريات التقارب البريطاني الصهيوني في تكريس الاستيطان والتوطين الصهيوني في فلسطين، وتساوقها مع البدائل النظرية في اختيار جزيرة "سقطرى" كمشروع استباقي تجريبي كموطن لليهود عشيّة الحرب العالمية الثانية عام1939م؟
- لماذا جاء اختيار جزيرة "سقطرى" أثناء الثورة الكبرى (فلسطين) (أبريل 1936م -أغسطس 1939م)، وعشية الحرب العالمية الثانية 1939م؟
- ما هي الميزة التي تميزت بها جزيرة "سقطرى" دون غيرها من المستعمرات البريطانية حتى تتسق مع مقاصدها النظرية في اتخاذها مشروعاً تجريبيّاً لتوطين اليهود كما كشفت الوثائق البريطانية السرية المتبادلة بين السير "جون شكبرغ" المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن وحاكم عدن السير "برنارد رايلي"؟
- ما هي أهم الآليات التي كانت ستتبع في الاستيطان والتوطين في جزيرة "سقطرى"؟

ومن هنا يمكن القول بإنّ فرضيّة طرح تلك التساؤلات من شأنه أن يؤكّد على الدور البريطاني وتأثيره في العمق الاستراتيجي والأيديولوجي في المنطقة العربية وفي تاريخ القضية الفلسطينية من جهة، ومحورتها بما يتناسب مع فكرة التوطين من جهة أخرى، والتي أضحت حاضرة بقوة في الخارطة الجيوسياسيّة الأيديولوجية في الوطن العربي بوجه عام، وفي فلسطين بوجه خاص.

وفرضيّة مفادها أيضاً: أنّ هناك أهدافاً غير معلنة من قبل الحكومة البريطانية دفعت بأن تكون جزيرة "سقطرى" مشروعاً استيطانيّاً جديداً في قلب العالم العربي يخدم مصالحها.

ومن خلال طرح تلك الإشكاليات والفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور، وكل محور سيتم استخدام المنهج التاريخي التحليلي والوصفي لدراسته:

- مفهوم الاستيطان والتوطين.
- نظريات التقارب البريطاني الصهيوني:
- الاتجاهات السياسيّة لأبعاد التوطين الصهيوني في جزيرة "سقطرى".
- آليات التوطين في جزيرة "سقطرى" كما كشفتها المراسلات السرية البريطانية، وقابلية تطبيقها على أرض الواقع.

القارئ لأبعاد الدعم البريطاني وسياسته الاستراتيجية للصهاينة في "فلسطين" قبل قيام الكيان الصهيوني في الرابع عشر من مايو عام 1948م، سيلاحظ بأن نظرية الاستيطان فيها، لم تخرج عن الدائرة السياسية التي ستتبع في مشروع التوطين في جزيرة "سقطرى"، ومدى توافقها من حيث النظرية وآلياتها المعتمدة ومدى فعالية تطبيقها على أرض الواقع. ولكن كيف؟ الجواب سنجده في الطرح التاريخي وقراءة تحليلية للوضع السياسي لأوروبا وفلسطين عشية الحرب العالمية الثانية عام 1939م، والتواريخ والأشهر

الفاصلة بين الأحداث أولاً. وقراءة للوثائق البريطانية السرية المتبادلة بين السير "جون شكبرغ" المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن وحاكم عدن السير "برنارد رايلي" والمقيم السياسي فيها "هارولد انجرامس ثانياً.

مفهوم الاستيطان والتوطين.

منذ أن بدأت فكرة إقامة كيان صهيوني في مؤتمر بازل عام 1897م (صايغ. 1968م.ص 89)، حتى أضحت هاجساً يحرك الماسونية العالمية، وتعمل على تغذيتها الدول العظمى، ومنها بريطانيا التي أضحت تتجه تدريجياً إلى تحقيقها، بصرف النظر عما تحمله من انعكاسات مهمة على المنطقة العربية والإسلامية.

ويبدو لنا من خلال ما سيتم عرضه، أنه لا يمكن فهم نظرية التوطين والاستيطان ومشروعهما في جزيرة "سقطرى " دون أن نستعرض مدلولاتهما اللغوية.

فيرد مفهوم الاستيطان بمدلولاته المتعددة في المعاجم اللغوية في مواضع كثيرة، وهي تفيد في سياقها العام بمعنى توطنه، ويكثر استعماله بهذا المعنى عندما تنتشر ظاهرة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وذلك عندما يستقر الكائن الدخيل في الموطن الجديد، ولذا أصبح مفهوم الاستيطان: تعبيراً للاستعمار (المودع. 2012م. ص55).

أما مصطلح التوطين، فيقصد به: عملية نقل اللاجئين من دولة اللجوء إلى بلد آخر يوافق على السماح لهم بالدخول، ويمنحهم الإقامة الدائمة (المودع. 2012م. ص383).

أما مفهوم التوطين، والذي يتسق مع مقاصد الاستيطان الصهيوني، فقد ارتبط بشكل أو بأخر بالنزعة الاستيطانية للحركة الصهيونية، التي حولت مبدأ التوطين لمفهوم الاستيطان كما حدث في فلسطين. والتي استمدت أحقيتها من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م في إقامة موطن قومي يهودي (فهمي.1971م.ص 89 .97)

ومن خلال تعريف التوطين يرى القارئ أن غرض بريطانيا من استخدام مدلول توطين لم يكن سوى الاستعطاف لإيجاد ملجأ للمستضعفين والناجين من العنصرية والنازية في المانيا والنمسا (الوثائق.2000م. ص 273)، وهذا ما هو إلا تضليل وتمويه.

فقد سعت بريطانيا بإيجاد مواطن لليهود؛ تخوفاً من تدفقهم إليها؛ خوفاً على سياستها النيوليبرالية (تنظيم الاقتصاد) والتي ستعيد هيكلة اقتصادها على ضوء تلك الهجرات. وفي المقابل، وجدت من أن إيجاد أماكن مناسبة ضمن مستعمراتها سيخدم مصالحها الإمبريالية ومصالح اليهود في الوقت ذاته. (محمود. 1984م.ص 158).

نظريات التقارب البريطاني الصهيوني:

منْذُ ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا من القرن الخامس عشر الميلادي، واكتمال منظومته وتصوره الايديولوجي، والذي تأثر بـ "العهد القديم"(التوراة) القائم بالإيمان بفكرة العودة إلى أرض الميعاد (فلسطين) (فهمي. 1971م.ص 90 ،91. نصار.2012م، ص11)، اقتربت المسيحية البروتستنتية من دائرة الانضواء تحت عباية الفكر اليهودي الصهيوني.

وانطلاقاً من هذا الاقتراب، سنرى أن: النظرية الايديولوجية للفكر المسيحي البروتستنتي، تستقيم مع دورها في تكوين الكيان الصهيوني، بل تعد استقراء وانعكاساً للواقع العملي لها؛ وذلك من خلال العلاقة التي قامت بين الإمبريالية الاستعمارية البريطانية والحركة الصهيونية؛ وهذا ما زاد من نمو المنظمة الصهيونية العالمية. وقد ظهر ذلك جلياً منذ مؤتمر بازل عام 1897م (فرسخ.2008م. ص63).

وإذا نظرنا في الأطروحات التي واكبت إطلالتها (المسيحية البروتستنتية) نجد أنّ قضية فكرة العودة إلى الأرض المقدسة انعكست في آراء الساسة المسيحيين البروتنستني، والتي تستند على ثوابت ومسلمات دلالية، استحكمت في المقدمات الأساسية لمبدأ "العهد القديم" وهو ما انعكس تطبيقياً على بريطانيا وساستها وحكامها في المستعمرات، وهو ما مكن الحركة الصهيونية من التقاط هذا التقارب وذهبت به بعيداً لتعزيز موقعها في الإدارة البريطانية وتأمين سيرورتها في انشاء ما عرف بالصهيونية العالمية (فرسخ، 2008م: 86-89)

فالمتأمل لتاريخ نشأة الكيان الصهيوني مثلاً: يلحظ أن أول المشاريع الصهيونية، التي تبنتها بريطانيا كان مشروعاً لإنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين عام 1852م، وذلك من خلال جون جاولر أحد الخبراء البريطانيين في الاستيطان (بركات.1988م. ص. 28). محمود. 1984.ص 21)

وفي عام1861م تأسست جمعية لندن العبرية لاستعمار الأراضي المقدسة (فرسخ.2008.ص98)، وفي عام 1865م، انشي صندوق الاستكشاف فلسطين" Palestine Expioration Fund(محمود.1984م. 30) وفي عام 1867م، أرسلت بعثة لتقوم بدراسة صلاحية التربة الزراعية. (بركات .1988م. ص 28-29. فرسخ. 2008. ص 86 .87)

كما أن أول صندوق استعماري يهودي لتمويل المشروع الصهيوني تأسس في لندن عام 1899م، أي بعد مؤتمر بازل بعامين، وبرأس مال قدر بـ 400.000الف جنية إسترليني (الخالدي. 1998م. ص 4).

وهنا يمكن القول: بأن الحركة الصهيونية ومبدأ الاستيطان استمد شرعيته من التفسير البروتستني للـ "عهد القديم"، ومن نظرية " أرض شعب الله المختار"، فأوجدت لها مناخاً ملائماً لتعزيز نظرية الاستيطان، وأصبحت بدورها

المُحرك للنزعة السياسية لبريطانيا، والطابع العملي لها، والمفهوم السياسي المهيمن عليها. ربما لا يراها البعض أنها كذلك، لكنها تأثرت بلا شك بها.

بالإضافة إلى هذا البعد، كان للعنصرية والقومية (اللاسامية) دورهما في تحريك السياسة البريطانية في دعم الكيان الصهيوني، وذلك من أجل تحقيق مصالحها الاستعمارية في الوطن العربي.

فظهور اللاسامية والقومية وتصاعدهما بشكل ملحوظ في أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي، كنظرية عقائدية وفكرية، شكلت في بادي الأمر نوعاً من النزعة الفوقية تجاه اليهود، بعدها تحولت إلى واقع تطبيقي أدى إلى اضطراب الوضع السياسي والاقتصادي والأيديولوجي في أوروبا (محمود. 1984م.ص 106)

ومنذ ذلك الحين بدأت أوروبا في وضع جديد وحالة وثوب وتهيئة، ونتيجة حتمية لحركة هجرة اليهود نحو أمريكا وأوروبا الغربية مما أدى إلى ظهور ما يعرف "بالمسألة اليهودية" أو " مشكلة اليهود"، حيث شكلت الهجرات غير النظامية ضغطاً على المجتمعات التي تقع تحت وطأة أزمة موجات الهجرات اليهودية، وبدأ التفكير في إيجاد آليات إلزامية للتخلص منها (المشكلة اليهودية)، وفي الوقت ذاته تحقق مصالح طردية. وكان لبريطانيا دوراً في ذلك، بل شكلت الملامح السياسية لتوجهاتها، بل إنها كانت الآلية التي رسخت وسترسخ الاستيطان، وذلك عن طريق استخدام المسألة اليهودية وما يترتب عليها.

وفي هذا البعد اكتسبت الحركة الصهيونية مشروعيتها وأصبحت وحدها صاحبة الحق في الهجرة والاستيطان. حيث بدأت نظرية الاستيطان والتوطين تظهر عن طريق الجماعات الصهيونية من زعماء البرجوازية ومفكريها وتأييد بريطاني كواقع نظري. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف ذلك؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال إلا في ضوء أطروحاتهم في حل (المشكلة اليهودية)، ومدى توازيها مع نظريتها العقدية، ومن تلك الأطروحات، ما قدم في مؤتمر لندن عام 1840م، بطلب من اللورد شافتسبوري مشروعاً للحكومة البريطانية بتبني عملية إعادة اليهود وتوطينهم في فلسطين (فرسخ. 1988.ص 81 .82)

وفي عام 1862م، أصدر كتاب " موزس هس روما والقدس "، والذي أكد فيه أن حل "المسألة اليهودية" قائمة على إقامة دولة يهودية (صهيونية)، والمستوطنات الصهيونية. (فرسخ.1988.ص99)؛ وهذا ما أكد عليه هرتزل في مذكراته: "بإن هجرة اليهود واستيطانهم في الدولة اليهودية " سيقضي على ظاهرة العداء للسامية "، ويساعدان في تنمية الشعور القومي، وتحرير اليهود من الاضطهاد (محمود. 1984.ص 106. 107).

وهذا ما عبر عنه وايزمن، بقوله:" إن اليهود لا يستطيعون إن يكونوا سادة مستقبلهم ويشاركوا في التقدم العالمي، إلا أذا تمكنوا من الهجرة والاستيطان في بلدهم الحر الذي يملكونه "" إن هذا الوطن سيساهم في حفظ الكفاءات اليهودية من الضياع "(بركات، 1988 م: 39).

وعلى الرغم من أن هذه الابعاد جميعها، قد تصلح لتتخذ كأسس نفسر به الدعم البريطاني للكيان الصهيوني، فأنها لا تكفي، من وجهة نظرنا. ولهذا فأننا نؤكد أن موقف بريطانيا من دعمها للكيان الصهيوني، هو توافقها مع الحاجة السياسية والاقتصادية لها.

ففي القرن التاسع عشر الميلادي، رغبت بريطانيا من تأمين مصالحها التجارية والاستعمارية في المنطقة العربية وذلك بعد التهديد السافر من نابليون وبونابرت للمنطقة (1798-1801)، وظهور محمد علي باشا في مصر ومحاولته التوسعية المتعارضة مع السياسة البريطانية. ولتجنب خطورة نمو هذا التهديد مستقبلاً، أقدمت على إقامة أول قنصلية غربية في القدس عام 1838م، وذلك بحجة حماية الأقليات الدينية (محمود. 1984م. ص15. 16).

ولم تكتف بريطانيا بذلك، بل عززت موقفها الاستعماري للكيان الصهيوني، بعقد مؤتمر "لندن" السري عام 1905-1907م، وذلك بإقامة حاجز بشري غريب، "وقوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة" يحول دون قيام مجتمع إسلامي موحد، يخدم مصالحها الاستعمارية بالدرجة الأولى (فرسخ. 2008م. ص 90-94). ولذلك سعت إلى ترسيخ ما جاء في مؤتمر "لندن" وتعزيز الحاجز التنفيذي وإيجاده وإرساء قوانينه وتحديد أدواره وتحويله إلى أداة استعمارية؛ فأوجدت نظرية "الاستيطان والتوطين" متخذة من "المسألة اليهودية" وما ترتب عليها آلية وأداة.

وفي السياق ذاته، يؤكد هرتزل ما تسعى إليه بريطانيا، فيطرح في مذكراته نظريته للمشروع الاستيطاني عن طريق الشركة الانجليزية لاستملاك الأراضي، كالآلية لابد من توفرها في السياسية البريطانية والغربية على حد سواء، حتى تستقيم، فيقول:" يجب أن نشكل هناك جزءاً من الحصن الأوروبي في وجه اسيا، وتكون مركزاً متقدماً للمدينة في مواجهة البربرية، ويجب أن نكون على اتصال بكل أوروبا التي ستكون ملزمة بضمان وجودنا"(الصايغ. 1968م. ص12)

وهذا ما لجأ إليه وايزمن بإقناعه للحكومة البريطانية باستيطان "فلسطين"، بقوله: " يمكننا القول بأنه إذا ما خضعت فلسطين للنفوذ البريطاني وشجعت بريطانيا إقامة المستوطنات اليهودية هناك فسوف نتمكن من تطوير فلسطين لتكون حارساً فعالاً لقناة السويس ". كما أوضح أيضاً: أن الاستيطان في

فلسطين، سيكون حاجزاً ضد أي خطر خارجي، وأن بريطانيا ستجد باليهود حلفاء لها (بركات .1988م. ص 43).

وهذا ما اتفق معه جابوتنسكي، بقوله:" إن قيام الدولة الصهيونية في فلسطين، سيتيح المجال لإقامة جزيرة صديقة لبريطانيا في بحر إسلامي يتحفز لطردها من المنطقة ". (بركات .1988م: 44)

وبناءً على ذلك، أصبحت بريطانيا وحكومتها منفذ وطريق إلى الاستيطان الصهيوني، وعن طريقها تمكنت الصهيونية العالمية من تغيير الخارطة الأيديولوجية، والديموغرافية السياسية للمنطقة العربية عن طريق النزعة التطبيقية بالدعوة إلى الاستيطان والمشاريع المصاحبة لها والتي سبقت قيام الكيان الصهيوني عام 1948م؛ واسفرت عن وعد "بلفور" عام 1917م (بركات، 1988م: 15-25. 199)

الاتجاهات السياسية لأبعاد التوطين الصهيوني في جزيرة "سقطرى"

إن أكثر الاتجاهات وضوحاً وتأثيراً في السياسة البريطانية وتوجهاتها مرتبطة بنظريات التقارب البريطاني الصهيوني، والمتمثلة بالمسالة اليهودية من جانب، وتغيرات في موازين القوى على المسرح السياسي، من ظهور قوى عظمى تحاول تقويض بريطانيا من جانب آخر.

ولذلك من المرجح، من المنظور الاستراتيجي، أن تنتهج بريطانيا سياسة استراتيجية متراجعة عن النظرية الكلاسيكية في التفكير الايديولوجي -العهد القديم –

فقد جاء مشروع توطين اليهود في جزيرة سقطرى، في إحدى الوثائق البريطانية المنشورة كنظريات طرحت في أروقة الدوائر الحكومية البريطانية وتوجهاتها السياسية. ويبدو أن المشروع في صيغته التي ترجمت ونشرت كان مشروع جدياً حتى تتناوله الصحف العربية آنذاك.

فما هو المشروع الذي كان يراد له تحويل جزيرة "سقطرى" إلى موطن يهودي ولماذا؟

تتذاكر الوثائق البريطانية أن المشروع طرح قبل عام 1939م، بتاريخ 1 ديسمبر (1938م)، أي بعد قرار لجنة اللاجئين في مؤتمر ايفيان يوليو تموز عام 1938م. بضرورة إيجاد ملاجئ لليهود المضطهدين من النازية (مؤتمر ايفيان. موسوعة الهولوكوست.googol com). وقد جاءت نظرية المشروع عندما نشرت مقالة حول جزيرة سقطرى وما تمتلكه من ميزات، وذلك في 18 يونيو 1938م (الوثائق.2000م. ص 273) أي قبل مؤتمر ايفيان بشهر واحد وقرار لجنة اللاجئين، وهذا يؤكد على اتباع بريطانيا توجهات استراتيجية واستباقية في دعم سياستها في منطقة الشرق الأوسط واستخدام الصهاينة في مستعمراتها كأداة تنفيذية لمخططاتها أذا استجد أي جديد في المشهد السياسي (النتشه .1984م: 356).

لكن السؤال ما هي الاتجاهات السياسية لأبعاد التوطين الصهيوني في جزيرة "سقطرى" كي تتخذها بريطانيا كمشروعاً تجريبياً لتوطين اليهود، والمتسقة مع الرسائل المتبادلة بين السير "جون شكبرغ" و"السير رايلي"؟

ففي يوليو تموز عام 1938م، ونتيجة ما ترتب من متغيرات في الوضع الأوروبي، جراء المسألة اليهودية ومشكلة اضطهاد اليهود الألمان والنمساويين خاصة بعد أن ضمت المانيا النمسا إليها (فرسخ. 2008م. ص655)؛ عقد مؤتمر "ايفيان" والذي نتج عنه: تحميل اللجنة الدولية للاجئين (ICR) المسؤولية عن إطلاق جهود البحث عن ملاذات محتملة لإيواء اللاجئين اليهود الألمان والنمساويين المضطهدين من النازية (مؤتمر ايفيان. موسوعة الهولوكوست.googol com). وهذا بدوره شكل عبئً على دول الحلفاء ومنها بريطانيا، التي وجب عليها فتح أبوابها لاستقبال اللاجئين، وهذا ما أكده وزير المستعمرات في لندن السير "جون شكبرغ" ببرقيته لحاكم عدن السير رايلي، بقوله:" يتعلق هذا بمذكرتنا الدورية بتاريخ 1 ديسمبر(1938م) والتي لفتنا فيه النظر إلى محنة أعداد كبيرة من اليهود والأشخاص الآخرين الذين يجرى اخراجهم من المانيا لأسباب سياسية .كما أشرنا في المذكرة فأن حكومة صاحب الجلالة تواقة جدا لفعل أي شيء تستطيعه للتخفيف من حال هؤلاء الأشخاص السيئ الحظ، بتشجيعهم على الاستيطان"(الوثائق.2000م. ص 273).

وفي موضع آخر، بقوله: " عزيزي رايلي في 23 مارس (انظر تاريخ إعداد وثيقة الكتاب الأبيض) كتبت لكم طالباً تزويدنا بآرائكم حول ما أذا كانت سقطرى توفر إمكانيات بشأن توطين اللاجئين اليهود ... حيث أننا نتعرض لضغط قوي في الوقت الحاضر فيما يتعلق بتوطين اللاجئين" (الوثائق، 2000م: 275)

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر؛ فأن المسألة اليهودية هي التي رسخت الكيان الصهيوني في وعد بلفور المشؤوم عام 1917م، وقدمت الدعم اللوجستي للصهاينة، والذي بلغ ذروته بعد إعلان صك الانتداب الفلسطيني عام 1922م، من خلال: انشاء وطن قومي لليهود، والاعتراف بالوكالة اليهودية، وتسهيل هجرة اليهود وتجنيسهم، وإدخال اللغة العبرية كإحدى اللغات الرسمية في فلسطين إلى جانب العربية والانجليزية (ياسين.1967م. ص24. أيوب. 1984م. 2/91-102. أبو النمل. 1988م. ص28)

في موازاة ذلك، أخذت الهجرات اليهودية عام 1929م تتدفق بشكل ملحوظ؛ مما عزز ارتباطها بآليات صك الانتداب. وهذا ما أسفر عن مواجهات واحتجاجات واسعة

شهدتها المدن الفلسطينية عام 1933م (الشريفي، 1984م: 60).

وفي خضم تلك الأحداث، ولدت الثورة العربية الكبرى عام 1936م (ياسين. 1967م.ص26-30)، والتي غيرت من نظرة بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية وآليات صك الانتداب. ومن هنا كان لابد من إعادة النظر في القضية الفلسطينية ، ففي عام 1937م وصلت لجنة بيل الإنجليزية (اللجنة الملكية) إلى فلسطين لتحقق وراء الانتفاضة الأولى عام 1936م، وعادت اللجنة إلى بريطانيا عام 1937م، بتقرير اقترحت خلاله لحل الأزمة بأنشاء ثلاثة أقاليم في فلسطين: إقليم تحت الانتداب يضم القدس وبيت لحم ومرا إلى يافا ، وإقليم دولة يهودية في الجليل والجزء الأكبر من السواحل الغربية للبحر الأبيض المتوسط، والإقليم الثالث بقية المناطق الفلسطينية مع شرق الأردن ، لكن جاء رد الفعل العربي مناهض للتقسيم، واصرت اللجنة العربية العليا الاحتفاظ بفلسطين كدولة موحدة ، و جاء الرفض أيضا من الجانب الصهيوني . وبرفض التقسيم عادت الثورة الكبرى للانتفاضة وازدادت توهجها في عام 1938م (الأحمد. 1985م. ص250-280).

وأمام تلك التحولات في المشهد السياسي الفلسطيني اضطرت بريطانيا في 27مايو عام 1939م، وقبل إجهاض الثورة العربية الكبرى بخمسة أشهر، بتغيير سياستها بما يصب في صالحها، وبخاصة أن تلك الثورة في ظل الظروف الدولية وتصاعد قوى عظمي، من شأنها أن تزعزع الاستقرار السياسي لبريطانيا، وتأليب الرأي العام العربي ضدها في وقت هي بأمس الحاجة لتعزيز موقفها؛ بإصدار وثيقة عرفت بـ"الكتاب الأبيض"، أقرت فيها: إقامة وطن قومي لليهود في دولة فلسطين بغضون عشر سنوات، ووضع قيود حول الهجرات اليهودية ولا تسمح باتساع اليهود؛ وعليه فإن حجم اليهود سيحدد خلال السنوات التالية بخمسة وسبعين ألف مهاجر وهو ما يجعل العدد الكلي لليهود حوالي ثلث أجمالي السكان، وبعد نهاية خمس سنوات لن يسمح بالمزيد من الهجرة في حالة رفض الفلسطينيين والعرب. (سليم. 1982م. ص215)

وقد تصبح بنود الكتاب الأبيض منطلقاً واعداً للفلسطينيين على حد نظرية السياسة البريطانية، ويمكن من خلاله البدء في إقامة دولة عربية فلسطينية بناءً على هذا الأساس، ولكن لن يكون متوافقاً مع سياسية الحركة الصهيونية من جانب آخر، أذلم يكن من الممكن تطبيق بنوده أو حتى الموافقة عليه قبل إعلان البيان النهائي له، كما سيتبين لاحقاً؛ لأن بنوده على حد قول الصهاينة يحجب واقعاً يبدو فيه قيام الدولة اليهودية بعيدة المنال.

ففي يوم 16 مارس عام 1939م، تم اقتراح بنود وثيقة الكتاب الأبيض وصياغتها في اجتماعات سرية، وقد أبلغت الوكالة الصهيونية بمضمونه في اليوم والشهر نفسه، والتي رفضته. (الخالدي. 1998م. ص 18. فرسخ. 2008م. ص 658، 659).

ومع توالي الرفض الصهيوني وقبله العربي؛ أصبح من المرجح بشكل متزايد أن تدخل السياسية البريطانية والحركة الصهيونية إلى انسداد خطير، وتبتعد حظوظ التوافق بما يجعل التصعيد في المشهد السياسي يلوح في الأفق، وخاصة وأن الحركة الصهيونية بدأت تتحول نحو المعسكر الأمريكي الذي تزامن ظهوره مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م (الشريفي. 1984م.ص43). وهذا ما دفع السياسة البريطانية التفكير في خيارات التحول الاستراتيجي لضمان ديمومتها وسيرورتها في الشرق الأوسط.

ولذلك في23 مارس 1939م، أي بعد اقتراح بنود الكتاب الأبيض وقبل إعلان الوثيقة النهائية في 27 مايو 1939م، أبرق وزير المستعمرات في لندن السير جون شكبرغ مذكرة إلى المقدم السير "برنارد رايلي" حاكم عدن للتأكيد حول إمكانية توطين اليهود في جزيرة "سقطرى" بقوله:" في 23 مارس كتبت لكم طالباً تزويدنا بمعلومات بآرائكم حول ما إذا كانت سقطرى توفر إمكانيات توطين اللاجئين اليهود هناك" (الوثائق.2000م.. ص 275).

ويبدو أن هذه البرقية التي تعد الثانية تفصح عن المشروع البريطاني بشأن التوطين، وإذا كان هذا المشروع يلائمها من حيث التطبيق العملي لها مما يعزز مصالحها في المنطقة، ويحد من تصاعد التوتر بينها وبين العرب من ناحية والصهاينة من ناحية أخرى. وظهر ذلك جلياً في سعى السر "جون شكبرغ" لاستعطاف المقدم السر "برنارد رايلي"، بحكم مكانته في "عدن" ومحمياتها، بقوله:" كما أشرنا في المذكرة فإن حكومة صاحب الجلالة تواقة جداً لعمل أي شيء تسطيعه للتخفيف من حال هؤلاء الأشخاص السيء الحظ بتشجيعهم على الاستيطان في الإمبراطورية وبخاصة أولئك الذين يبدو محتملاً إنهم سيكونوا مواطنين طيبين ومفيدين شريطة إن يكونوا ممكنا فعل ذلك بدون الاضرار بمصالح السكان الموجودين..." (الوثائق.2000م. ص273)

وفي هذا المنحنى، أشارت لجنة اللاجئين في مذكرتها المرفقة في برقية السير جون شكبرغ للسير "برنارد رايلي" الموقف السياسي من توطين اليهود في جزيرة سقطرى دون فلسطين، بقولها:" إن المعارضة ستكون أقل خطورة من المعارضة من التوطين في فلسطين مثلاً النقب." (الوثائق .2000م. ص276)

ويبدو أن هذه البرقيات جاءت تحت ضغط من الحكومة البريطانية لوزير المستعمرات في لندن "جون

شكبرغ" في حال تم الموافقة على وثيقة الكتاب الأبيض وبنوده، والتي منها: وضع قيود حول الهجرات اليهودية وإلا تسمح باتساع اليهود من ناحية، ومخرجات مؤتمر "افيان" من ناحية أخرى. ولذلك جاء في البرقية الثانية التي أرسلت من وزير المستعمرات إلى المقدم السير "برنارد رايلي" حاكم عدن في 13 أبريل 1939م، كما ذكر سابقاً، بقوله:" حيث أننا نتعرض لضغط قوى في الوقت الحاضر فيما يتعلق بتوطين اللاجئين ..."(الوثائق.2000م. ص 275)

ويبدو أن احتمالية توطين جزء من يهود أوروبا في جزيرة "سقطرى"، أو الحد من هجرتهم إلى أرض "فلسطين" وصلت إلى مسامع الكيان الصهيوني، والتي من شأنها أن تهدد موقعها من مسألة الاستيطان الاستعماري في أرض فلسطين والذي عبر عنه برقية "وايزمن" إلى "تشمبرلين" رئيس الوزراء البريطاني في 18 أبريل 1939م، أي بعد خمسة أيام من برقية السير "جون شكبرغ" إلى "برنارد رايلي" حاكم عدن، يقول فيها: " إن بقاء الوجود اليهودي في فلسطين بنسبة ثلث السكان، وتقليص مساحة الاستيطان اليهودي في منطقة صغيرة، تعتبر في نظرنا تدميراً للأعمال اليهودية، وتسليم الوجود اليهودي في فلسطين إلى حكم العصابات العربية" (فرسخ. 2008م. ص 659)

وفي يوم 17 مايو عام 1939م، أصدرت بريطانيا البيان الختامي للكتاب الأبيض، كحل يهدف إلى تهدئة التوتر في فلسطين، واستجابة لمصالح بريطانيا الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط، وضمان حلفائها في الشرق الأوسط ودعمهم خلال الحرب المرتقبة مع القوى النازية ودول المحور (فرسخ. 2008م. ص 659).

لكن هذا التناقض في مواقفها تجاه الحركة الصهيونية، كما ألمح في بنود الكتاب الأبيض، توضح نظريتها القائمة أن وضع اليهود في عدد من دول العالم يعجل من تسريع وتيرة التطور اليهودي في "فلسطين" إلى اقصى حد ممكن من خلال المعيار الاقتصادي في مستعمراتها، وهذا ما أكده التقرير الذي أعدته لجنة اللاجئين في مذكرتها المرفقة في برقية السير "جون شكبرغ" للسير "برنارد رايلي" حول نظرية التوطين في جزيرة "سقطرى" وقابلية تنفيذها على أرض الواقع (الوثائق .2000م. ص276. 277. العراسي .2004م. ص127. انظر: آليات التوطين في جزيرة سقطرى في البحث نفسه).

وفي مقام آخر، سبق أن أشرنا إلى أن تواجدهم سيعزز موقعها في قلب الوطن العربي والحفاظ على منابع النفط والقوة الشرائية فيها من القوى الألمانية النازية من جهة والولايات المتحدة وإيطاليا من جهة أخرى، وخاصة أن الأخيرة بدأت تهدد المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في قناة السويس منذ عام 1937م (فرسخ. 2008م. ص656)، ومن هنا كان لابد من الحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومات العربية أولاً، والحركة الصهيونية ثانياً.

وبناءً على ذلك، بدأت بريطانيا بالبحث عن بدائل نظرية كمشروع أولي، وفق نظرية استراتيجية قانونية (قانون الهجرة) وآليات تؤكد على الحضور الصهيوني في المنطقة العربية من ناحية، ويحقق لها ديمومتها من ناحية ثانية.

آليات التوطين في جزيرة "سقطرى" كما كشفتها المراسلات السرية البريطانية:

ارتبطت نظرية التوطين اليهودي والاستيطان بتجليات وإشكاليات أيديولوجية، والتي وجدت لها أصداء واسعة في السياسة البريطانية، وبالصورة الدينية العقائدية للمذهب البروتستنتي على مدار تاريخه. ولكن في عام 1939م، تحولت نظرية الاستيطان والتوطين في جزيرة "سقطرى"، وفق قراءات نظرية " المسألة اليهودية "؛ فكان التوظيف السياسي لها حاضراً بقوة في مضمونها التطبيقي، والتي يزعم البحث مُنْذُ عنوانه أنه عبارة عن مشروع نظري نتيجة لوضع سياسي معين، قائم على ظاهرة الاضطهاد ومفاهيم اللجوء والتوطين والاستيطان. وهذا ما أكدته برقية "جون شكبرغ" إلى السير "رايلي" حاكم عدن، بطريقة غير مباشرة، بقوله:" " لقد تسلمنا آلاف الطلبات من اللاجئين الأفراد ومئات الرسائل من المتعاطفين معهم تقترح مختلف البلدان في الإمبراطورية البريطانية أتوقع انكم تعرفون أن التحقيق في إمكانات التوطين على نطاق كبير أو بمجموعات صغيرة في بلدان مثل جيانا البريطانية وروديسيا الشمالية وبلدان شرق افريقيا ... أن تنظر كل حكومة مستعمرة بالتعاطف بقدر الإمكان للطلبات من الافراد الذين يبدو محتملاً إنهم سيكونوا مستوطنين مفيدين وقادرين على الوفاء بمتطلبات قوانين الهجرة وانظمتها في البلد الذي يرغبون بالهجرة إليها. (الوثائق.2000م. ص 273).

ومن جانب آخر، فإن تلك الظواهر والمفاهيم تاريخياً لا يمكن تناولها ومعالجتها بمعزل عن الوضع السياسي الذي أفرزها وشكلها بصفة متلازمة لها، فنجد نتائج سير الثورة العربية الكبرى قبل إرهاصها في فلسطين، وما ترتب عليها من تقييد الهجرة اليهودية إليها، فضلاً عن المسألة اليهودية؛ هي التي شكلت ملامح التوجهات البريطانية لخلق مجال حيوي استيطاني ليهود "المانيا" و"النمسا" في جزيرة "سقطرى"، وبعيداً عن السياق الجغرافي "الفلسطيني". ولذلك جاء اختيارها من واقع نظري سياسي على حد تعبير اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة تنسيق اللاجئين بمذكرتها التي ارفقها السير "جون شكبرغ" إلى السير "رايلي"، بتعبيرها:" إن المعارضة ستكون أقل خطورة (المقصود هنا التوطين في جزيرة سقطرى) من المعارضة من

التوطين في فلسطين مثلاً النقب." (الوثائق.2000م. ص276)؛ كما جاء اختيار جزيرة "سقطرى" متوافقاً مع النظرية جيوستراتيجية والجيواقتصادية لبريطانيا والحركة الصهيونية، ففي ظل صعود القوى العظمى -المانية النازية والولايات المتحدة الامريكية -وتأثيرها على المشهد السياسي، كان لابد منهما الارتهان إلى الفكر الإمبريالي، الذي يهيمن على الموارد. فكما هو معلوم أنه كان يتم اختيار مواقع المستوطنات من قبل المستعمر بعناية، وبحيث تكون من أفضل مناطق المستعمرات وبعيدة عن تجمعات السكان المحليين (المودع .2012م، ص 55).

وفي هذا الصدد، جاء التقرير الذي أعدته لجنة اللاجئين في مذكرتها المرفقة في برقية السير "جون شكبرغ" للسير "برنارد رايلي" متوازياً مع تلك النظريتين ونظرية التوطين في جزيرة "سقطرى"؛ وقابلية تنفيذها وامتدادها لـ "حضرموت"، والجزر المجاورة لها، بعبارتها:" تبقى منتوجات سقطرى المعروفة والتي تشمل الثوم ودم الأخوين والمر والبخور والرمان وكذلك القطن... متنوعة بقدر كافي ... تستحق إعادة التحقيق في إمكاناتها ويمكن أن يتزامن هذا مع أول مستوطنة تجريبية ... أن سياسة الاهتمام الوثيق الراهنة بحضرموت يحتمل لها أن تفضي الأحوال المستقرة وعدد السكان أكبر وقوة شرائية ... وعليه لن تكون الفرص الماثلة أمام المستوطنين محصورة كلياً بالزراعة بل ستستمد لتشمل التجارة في الواقع من المحتمل أن تجارة الترانزيت الحالية في عدن سوف تتوسع وكذلك سيكون الحال في موانئ الجنوب العربي الصغيرة وخاصة أذا تم تطوير ترسبات الفحم الحجري في حضرموت ويمكن للمنطقة كلها أن تشهد نمو تجارة محلية كبيرة و هناك أيضا إمكانات تتعلق باستغلال ترسبات السماد الطبيعي في الجزر المعروفة بالأخوين"(الوثائق.2000م. ص276. 277).

أما على الجانب السياسي، فقد جاء في مذكرة السير "جون شكبرغ" السرية من 23 مارس 1939م مع السير "برنارد رايلي"، حول اهتمام الدوائر البريطانية بمشروع نظرية التوطين في جزيرة "سقطرى"، وذلك عبر اقتراح قدم من السير "امري" وزير المستعمرات البريطانية سابقاً؛ وذلك بعد ما نشر السير بينيت مقالة حولها، في تاريخ 18 يونيو(6) 1938م، حيث عبر عن ذلك، بقوله: "أنه قد يكون ممكنا الترتيب للاستيطان اليهودي على نطاق كبير هناك "، كما أبدى السير بينيت تأييده لمشروع الاستيطان. (الوثائق.2000م. ص 273).

ويبدو أن هذا المشروع لم يأت من مخطط استراتيجي غير مدروس، بل هو امتداد لتحقيق المشروع الصهيوني في البحر الأحمر، والذي صرح عنه ابن غوريون في عام 1933م، بقوله:" إن العقبة وموقع إيلات التاريخي سيسمح لنا بالتمركز في خليج العقبة والبحر الأحمر ". وهذا ما أكده مرة أُخرى، عام 1934م:" سيكون لنا طريق مائي مفتوح إلى المحيط الهندي وأكبر قارة في العالم من خليج إيلات والبحر الأحمر"(الحبيشي.1992م.ص 87).

وعلى الرغم من ذلك، ومن إيضاح السير "جون شكبرغ" في مذكرته السرية من 23 مارس 1939م إلى السير "برنارد رايلي"؛ فأن نظرية التوطين في جزيرة "سقطرى" لا يمكن أن تفضي إلى واقع عملي تطبيقي من الناحية المناخية والسياسية (الوثائق.2000م. ص273 .274. العراسي. 2004م.ص127) إلا أنه طلب من السير "رايلي" النظر في نظرية المشروع ومدى قابلية تحقيقه على أرض الواقع مستنداً بقوله :" إذا كنت تعتقد أن سقطرى توفر أي إمكانية تفضل بإعطائنا إشارة تفصيلية عن العدد التقريبي من اللاجئين الأفراد والأسر الذي سيكون بوسع الجزيرة استيعابها والأعمال التي سيمكنهم مزاولتها أو بدلا عن ذلك ما أذ سيكون بوسعهم العيش على أساس الإعالة فقط أو الرأسمال سيكون مطلباً والشروط التي سيكون عليهم الوفاء بها من أجل النزول إلى الجزيرة... إذا كانت سقطرى قادرة على استيعاب حتى حفنة من المهاجرين فأن ذلك سيشكل بعض المساعدة الصغيرة على الأقل " (الوثائق.2000م. ص273 .274).

وبعد هذا التوضيح، وارتباط نظرية التوطين اليهودي والاستيطان بتجليات وإشكاليات متعددة. ويمكن أن نحدد الآليات الاستراتيجية لسياسة التوطين في جزيرة "سقطرى" وابعادها، والتي جاءت موازية للبرنامج الاستيطاني الذي عززه هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، والقائم على:" العمل وفق خطة محددة على استعمار فلسطين بواسطة اليهود زراعياً وصناعياً"(فرسخ. 2008م. ص334. حسين. 2003م.ص20)، ومن تلك الآليات:

- ربط اليهود بالأرض والزراعة، عن طريق الهجرة، وإقامة مستوطنات زراعية في المواقع الاستراتيجية، وتدريب يهود المدن الذين يدركون أنه سيكون عليهم العمل في الأرض. ويرى "جون شكبرغ" بأن التوطين في جزيرة سقطرى سيساهم في حل المسألة اليهودية، ويساعد في تحرير اليهود من الاضطهاد (الوثائق. 2000م، ص 273. 274).

- سياسية الاندماج الاقتصادي، وبخاصة في مجال الزراعة والصناعة، وربطها بالمؤسسات والتنظيمات الصهيونية، مما يجعل كل مشروع من تلك المشاريع يكمل الآخر ولا يتعارض معه، مما يضمن استمرارية عمليات الاستيطان. فكما هو معروف أن عملية الاستيطان ونواته؛ تتم عن طريق بناء المستوطنات الزراعية صناعية بداية، حيث تستخدم كقواعد للسيطرة على المناطق المجاورة لها عن طريق الاندماج الاقتصادي، وهذا ما أكده تقرير اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة تنسيق اللاجئين، باحتمالية

إمكانية الاستيطان ليس في "سقطرى" فحسب، ولكن في كلاً من "حضرموت"، وجزيرة "عبد الكوري"، و"بريم"، و"كمران" (الوثائق، 2000م: 273- 276). وهذه السياسية ليست بجديدة، فقد أُعتمدت في البرنامج الاستيطاني في "فلسطين"، وأوضحها بن غوريون، بقوله: "مالم نوسع رقعة استيطاننا للأرض فأن مساعينا السياسية مع بريطانيا، مهما كانت فعاليتها ستنتهي إلى لاشي فالإنجاز الفعلي اقوى حجة سياسية وأقوى تأثير" (فرسخ، 2008م: 335)

- سياسية الاندماج المجتمعي، وذلك عن طريق ربط اللاجئين اليهود بالسكان المحليين، وتشجيعهم على الاستيطان باعتبارهم مواطنين طيبين ومفيدين، والذين أغلبيتهم من التجار والحرفيين (الوثائق. 2000م. ص273)

- إعطاء الشرعية القانونية، والتي تتوافق مع متطلبات قوانين الهجرة، وبعد ذلك العمل على توفير المقومات المادية للتوطين من هيئة منظمات اللاجئين والمنظمات الطوعية، فيقول "جون شكبرغ"، في سياسة بريطانيا في توطين اللاجئين: "ونحن يهمنا أن تنظر كل حكومة مستعمرة بالتعاطف بقدر الإمكان للطلبات من الافراد الذين يبدو محتملاً إنهم سيكونوا مستوطنين مفيدين والذين هم قادرين على الوفاء بمتطلبات قوانين الهجرة وانظمتها في البلد الذين يرغبون الهجرة إليها...وتبقى المنظمات على الاستعداد لمساعدة توطينهم فيما وراء البحار ". ويقول في موضع آخر:" قد سبق أن قلت بأنه من المحتمل توفر الأموال من قبل المنظمات الطوعية لمساعدة المستوطنين إلى أن يقفوا على أرجلهم ". والاعتماد في الوقت ذاته على أصحاب الرأسمالية من اليهود، حيث يقول: لدى كثير من اللاجئين رأسمال من بضع مئات من الجنيهات "، (الوثائق. 2000م. ص273 .274).

- اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على تأييد سلطان "قشن" وجزيرة "سقطرى"؛ لضمان تحقيق الغايات الرامية من نظرية الاستيطان، حيث افترضت اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة تنسيق اللاجئين والسلطات البريطانية أن سلطان المنطقة سوف يوافق في حالة ضمان الديانة الإسلامية للمنطقة وزيادة علاوته وايراداته نتيجة لزيادة السكان. (الوثائق. 2000م.ص 276.العراسي. 2004م.ص127).

وما يهمنا هنا هي الآلية الأولى الخاصة بالهجرة وابعادها؛ لأنها ستكون القوة الدافعة لخروج مشروع التوطين من المرحلة النظرية إلى التطبيقية، حيث تعد الهجرة الخطوة الأولى في عملية الاستيطان. ومن أجل ذلك، طلب "جون شكبرغ"، ووزارة المستعمرات من "برنارد رايلي" إحصائية حول الأعداد المسموح بها في عملية التوطين (الوثائق. 2000م.ص 274)، ولذلك قامت اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة تنسيق اللاجئين، بدراسة العدد المسموح بهم في التوطين في جزيرة "سقطرى"، وتوصلت أن الفرصة مواتية لاستيطان حوالي ألف عائلة يهودية (خمسة الألف فرد)، لكن البداية يمكن توطين ما يقارب مائتين أو ثلاث مائة أسرة (وثيقة، 2000م: 277. العراسي. 2004م: 127).

ويلاحظ، بأن تلك الآليات خضعت لمجموعة من الاعتراضات من اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة تنسيق اللاجئين، ولكنها سعت بدورها لتذليلها لتحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بتطبيق المشروع الاستيطاني في جزيرة سقطرى، والتي ارفقت مع مذكرة السير "جون شكبرغ" لسير "برنارد رايلي"، نوجز فيما يلي أبرزها:

- بناء مراكز اقتصادية في الجزيرة والمناطق المجاورة لها، مثل "حضرموت"، وجزر "بريم "، و"كمران"، و"عبد الكوري"، مما سيحقق قوة شرائية من خلال زيادة عدد السكان الوثائق. 2000م. ص 277).

- إعادة النشاط الاقتصادي على الأرجح لجزيرة سقطرى (نعومكين.2000م. ص59)، وجزيرة "بريم"، وذلك بعد إغلاق شركة الفحم فيها عام 1936م (نجاد. 2006م. ص65)، وهذا ما سينعكس بدوره على اقتصاد بريطانيا المقبلة على حرب عالمية ثانية.

- ازدهار تجارة الترانزيت في "عدن"، وكذلك الحال مع موانئ الجنوب العربي الصغيرة خاصة أذا تم تطوير ترسبات الفحم الحجري في حضرموت، واستغلال ترسبات السماد الطبيعي في جزيرة سقطرى وجزر الأخوين وبهذا ستشهد المنطقة ازدهار محلي وخارجي (الوثائق. 2000م. ص 277).

- تخفيف تكاليف اللجوء والتوطين عن كاهل بريطانيا وهيئة المنظمات اللاجئين والمنظمات الطوعية ولجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة التنسيق اللاجئين، حيث رأت الأخيرة أن توطين في جزيرة "سقطرى"، سيكون أقل كلفة من توطينهم في أي بلد آخر. (الوثائق. 2000م. ص277).

- الحد من التوتر والاستياء العام القائمة بين المسلمين واليهود، حيث رأت اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة التنسيق اللاجئين أن الموقف العدائي نحو بريطانيا والكيان الصهيوني منذ وعد بلفور وحتى عام1938م، سيكون أقل خطورة من المعارضة لمزيد من التوطين في "النقب" من "فلسطين" (الوثائق. 2000م. ص276).

ومع ذلك التذليل الذي أعدته اللجنة الفرعية المشتركة للهجرة والتخطيط والتابعة للجنة تنسيق اللاجئين، وبدلاً من تقديم التسهيلات، تم رفض المشروع التوطيني في جزيرة "سقطرى"، أو حتى في "حضرموت"، في برقية بعثت من قبل حاكم عدن السير "برنارد رايلي" في 25 من أبريل عام 1939م، وبتأييد "هارولد انجرامس" المستشار المقيم في محميات الشرقية (Ingrams.1993: 416) .

ولعل تفسير رفض مشروع التوطين في جزيرة "سقطرى" من قبل حاكم عدن، غير عدم ملائمة المناخ (الحميري. 2020م. ص 208)؛ يكمن في تخوف حكومة بريطانيا في عدن من الرد العنيف من جانب اليمنيين، فقد ثبت أن المشروع بحاجة إلى خرق للاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع سلطان "قشن" و"سقطرى" عام 1876م أولاً (أيتشيسن، 1986م: 244).

ثانياً: أنها ستعطي للقوى الخارجية المعادية مجالاً لتقوية المعارضة المحتملة لأنهاء السيطرة البريطانية في المنطقة وبالتحديد إيطاليا، التي ستستغل الفرصة أذا سنحت لها (الوثائق، 2000م: 276؛ العراسي، 2004م:128)، بموجب اتفاقية عام 1938م، والذي تعهدت فيها بريطانيا وإيطاليا بعدم البحث عن أي مواقع جيوسياسية في المنطقة الواقعة جنوب شرق السعودية واليمن (الحميري، 2020م: 209)

ومن جانب آخر، رأت بريطانيا من الحكمة عدم الدخول مع اليمنيين في مواجهات أيديولوجية نتيجة العداء القائم بين المسلمين واليهود ثانياً، حيث يجب أن يكون الاستيطان على أرض عربية يعتمد على أسس دينية (العراسي، 2004م: 128).

ومهما تعددت أسباب الرفض؛ فأن الأرجح من تحول الدوائر الحكومية البريطانية في التوطين اليهود في جزيرة "سقطرى"، وعدم فرض المشروع على حاكم عدن؛ يعود إلى الرفض القاطع من حكومة "وايزمن" بشأن تقييد الهجرة لفلسطين؛ والذي من شأنه أن يحد من انخراط اليهود في الجيش البريطاني في حربها المقبلة مع دول المحور.

وعلى الرغم من هذا الرفض، لم يمض وقت طويل حتى تسربت أنباء مشروع التوطين في جزيرة سقطرى، فشهدت الصحف العربية، ومنها صحيفة الرابطة العربية، موجات احتجاجات واستنكارات ساخطة ضد حكومة بريطانيا لتبنيها مثل هذا المشروع، والتي وصلت مسامعها إلى السير "ريدربولارد" وزير صاحب الجلالة في المفوضية البريطانية في "جدة"، والذي بعث بدوره إلى السير "برنارد رايلي" برقية في 6 مايو 1939م، للفت نظره حول ما استجد من اخبار تحتمل أن تضر بحكومة بريطانيا ومحمياتها ، بقوله :" أنه سيتم استخدام حضرموت لتوطين المهاجرين اليهود"(Ingrams.1993,P417. الوثائق2000م.ص 278)، فجاء رد "برنارد رايلي" في برقية أرسلها إليه في 23 مايو 1939م، أنه طلب من وزارة المستعمرات أن تصدر بياناً تنفي ذلك، وقد أذيع النفي باللغة العربية عن هيئة الإذاعة البريطانية (الوثائق. 2000م. ص 276)

وهكذا يتضح مما سبق، أن فكرة الدعم البريطاني للكياني الصهيوني في مشروعه الاستيطاني في جزيرة "سقطرى" عام 1939م، والتي كانت تهدف منها تحويلها إلى واقع عملي وأداة من أدواتها لتؤمن مصالحها وسياستها الإمبريالية في الشرق الأوسط؛ لم تخرج عن الدائرة النظرية. ولكن مازالت القوى العظمى حالياً وأن تغيرت أدواتها وآلياتها تسعى إلى تقويض الشرق الأوسط أولاً، والقضية الفلسطينية وحصرها في جانب اللامركزية عند العرب والمسلمين ثانياً.

وفي الختام نشير إلى أن نظرية التوطين في جزير "سقطرى"، وعلى الرغم من فشلها؛ فأنها لم تخرج عن كونها نظرية سياسية بحتة، رأتها الحكومة البريطانية مشروعاً لتحقيق مأربها، فزرع حليف يرتبط معها بنظريات تقارب في مستعمراتها الاستراتيجية من شأنه أن يوطد دعائم إمبراطوريتها الإمبريالية، فاختيار جزيرة "سقطرى" كموطن لليهود لم يأت من مخطط استراتيجي عقيم، بل نتيجة دراسة متعمقة وأطماع سابقة كنقطة للوصول للبحر الأحمر ومنافذه ومن عبره إلى المحيط الهندي، ومن بعدها السيطرة على المنطقة برمتها.

كما أنه ثمة مفارقة لا يمكن تجاهلها حين رصدنا المفعول النظري للمسألة اليهودية، ففي الوقت الذي اشيع أن سياسة التوطين كان مشروع انسانياً يدور حول تصحيح وضع اليهود من العنصرية واللاسامية كما روجت بريطانيا له؛ فإنه كان تمهيداً لزرع ركائز(يهود) تقوم على حماية مصالحها من أي خطر خارجي أو محلي أولاً. ورفع المعيار الاقتصادي البريطاني وتزويده بما يحتاج له من مواد أساسية وتأمين أسواق ورفع القيمة الشرائية، وتنشيط الجزر الخاملة بما يصب في مصلحتها ثانياً. ولذا كانت النزعة السياسية والاقتصادية دوراً مهماً في دفع عجلة بريطانيا لإيجاد حليف عضوي في جزيرة "سقطرى".

أما بالنسبة للحركة الصهيونية العالمية، وموقفها من الاستيطان في جزيرة "سقطرى"، فمن المؤكد أنها لم تخرج عن السياسية البريطانية، حيث كان غرضها الأول إيجاد مستوطنات تستوعب المهاجرين من "المانيا" و"النمسا" بطرق قانونية، بعد تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين في 17 مايو عام 1939م أولاً، وإيجاد موطئ قدم لها على مداخل البحر الأحمر؛ لتعزيز نظرية بن غوريون ثانياً.

وإن كان هذا المشروع الاستيطاني ونظرياته توقف عند حقبة زمنية معينة؛ وذلك نتيجة التحولات في ميزان القوى والمعطيات السياسية؛ فأن آلياته وأدواته مازالت قائمة؛ من خلال الكيان صهيوني الذي زرع في قلب الأمة عام 1948م، وأضحى ركيزة من ركائز أنظمة الفكر الإمبريالي التوسعي.

ولعله من الجدير في نهاية بحثنا هذا؛ نشير أن فهم النص التاريخي وتحليله، من شأنه أن يحدث مدخلاً لفهم الحدث التاريخي وابعاده، فيقترب بذلك من الواقع أو ما يعرف بروح التاريخ.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق المنشورة

- ***وثائق عن الاستيطان اليهودي في جزيرة سقطرى***. مجلة اليمن. ال عدد12. 2000م. عدن – الجمهورية اليمنية.

Ingrams,D.and.L.,***op.cit.,v.9.06,Administratative,Socaiaand Economic affairs,19331945,*** 1993 ***39.Aden, /78315.***

- سي.يو.أيتشيسن، بي. سي.أس.1984م. ***مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلد المجاورة لها" جنوب اليمن "*** . ترجمة / أحمد زين العيدروس، وسعيد عبد الخير النوبان. عدن. دار الهمداني للطباعة.ط1.

ثانياً: المراجع

- أيوب، سمير. 1984م. ***وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني***. ج2. لبنان. صامد للطباعة والنشر. ط1.

- بركات، ناظم محمود 1988م ***الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق***. لبنان. مركز الدراسات الوحدة العربية. ط1.

- الحبيشي، حسين علي.1992م. ***اليمن والبحر الأحمر (الموضع والموقع)***. لبنان. دار الفكر.ط1.

- حسين، غازي.2003م. ***الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية (دراسة)***. سوريا. منشورات اتحاد الكتاب العرب. (د.ط)

- الأحمد، نجيب. 1985م. ***فلسطين تاريخاً ونضالاً***. عَمان. دار الجليل للطباعة والنشر.ط2.

- الحميري، أمل عبد المعز .2020م. ***موقف بريطانيا من جزيرتي سقطرى وكمران من الاحتلال إلى الاستقلال***. سوريا. دار نور حوران. ط1.

- سليم، محمد عبد الرؤوف.1982م. ***نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 19221948م***. لبنان. مؤسسة العربية للدراسات والنشر.ط1

- الصايغ، أنيس. 1968م. ***يوميات هرتزل***. ترجمة/ هلدا شعبان صايغ. لبنان. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية (د.) ص12)

- العراسي، شفيقة عبد الله. ***السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها 19371945م***.2004م. عدن. دار الجامعة للطباعة النشر. ط1.

- الشريفي، ابراهيم. 1984م. ***الثورة العربية الكبرى دوافعها حصادها والاحداث التي مر بها المشرق العربي***. لندن، مؤسسة العرب، ط4.

- فرسخ، عوني.2008م. ***التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة (17991949م)***. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1.

- النتشه. رفيق شاكر. 1984م.***الاستعمار وفلسطين (إسرائيل مشروع استعماري)***. الجليل للنشر. عمان. ط1.

- نجاد، عبد الله محمد علي.2006م. ***الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن (19451973م).*** صنعاء. دائرة التوجيه المعنوي. (د.ط)

- نصار، نجيب. ***الصهيونية ملخص تاريخها، غايتها، وامتدادها حتى سنة 1905م***. 2012م. مصر. مركز الهنداوي. (د.ط)

- فهمي، وليم. 1971م. ***الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة***. مصر. معهد البحوث والدراسات العربية. (د.ط)

- محمود. أمين عبد الله. 1984م. ***مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى***. عالم المعرفة. الكويت. (د.ط).

- المودع. عبد الناصر حسين.2021م.***دليل المصطلحات السياسية***. صنعاء. مركز التنمية المدنية ومؤسسة فريدريش.ط3.

- أبو النمل، حسين. 1988م. ***الاقتصاد الإسرائيلي***. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1.

- ياسين، صبحي.1967م. ***الثورة العربية الكبرى في فلسطين(19361939م).*** دار الكتاب العربي. مصر. (د.ط).

ثالثاً: الندوات

- الخالدي، وليد. 1998م. ***بناء الدولة اليهودية 18971948م" الأداء العسكرية"***. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ندوة الحركة الصهيونية وإسرائيل ". لارنكا. قبرص.

رابعاً: الدوريات

- نعومكين، فيتالي.1999م/2000م. ***سقطرة جزيرة الرخاء***، مجلة الفيصل. العدد 279. المملكة العربية السعودية.

- **مؤتمر ايفيان. موسوعة الهولوكوست.googol com**